سياسة تبنّي المحتوى التعليمي المفتوح بجامعة القصيم

2024

المقدمة

تماشيًا مع مستهدفات التحول الوطني ورؤية المملكة 2030، وانطلاقًا من التوجّه الاستراتيجي للمركز الوطني للتعليم الإلكتروني في تمكين التعليم الرقمي وتعزيز الوصول إلى المعرفة، تهدف هذه السياسة إلى تنظيم ودعم تبنّي المحتوى التعليمي المفتوح في جامعة القصيم، وذلك من خلال تمكين النشر والاستخدام وإعادة الاستخدام للموارد التعليمية الرقمية المرخصة، كما يشمل ما يُنشر عبر منصة الوطنية للموارد التعلمية المفتوحة.

الأهداف

- تمكين أعضاء هيئة التدريس ومطوري المحتوى من إنشاء واعتماد ومشاركة محتوى تعليمي رقمي مفتوح عالي الجودة.
- دعم استخدام منصة الموارد التعلمية المفتوحة كمنصة وطنية مركزية لتوفير وتبادل الموارد التعليمية المفتوحة.
- تعزيز الابتكار في تصميم المحتوى التعليمي بما يتلاءم مع احتياجات المتعلمين ويسهم في تحسين نواتج التعلم.
- ضمان التوافق مع السياسات الوطنية للمحتوى الرقمي المفتوح وتعزيز الاستخدام الآمن والمرخص للمحتوى.
- تحفيز وتقدير الجهود الفردية والمؤسسية في إنتاج ونشر المحتوى المفتوح.

نطاق التطبيق

تُطبّق هذه السياسة على جميع الجهات الأكاديمية والفنية والإدارية في جامعة القصيم و التي تشمل:

- وحدات التعليم الإلكتروني والمكتبات الرقمية
- الفرق التطويرية المعنية بالمقررات والمحتوى
- أعضاء هيئة التدريس.
- الطلبة والمستفيدين من الموارد التعليمة المفتوحة.

المحاور والسياسات التنفيذية

1. الترخيص والاستخدام

تعتمد جامعة القصيم على التراخيص المعتمدة من قبل المركز الوطني للتعليم الإلكتروني والتي تمنح اعتماد برامج التعليم الإلكتروني بما يضمن الالتزام بالأنظمة والسياسات الوطنية.

2. جودة المحتوى

تُقيّم جودة الموارد التعليمية المفتوحة من قبل لجنة داخلية لدى عمادة التعلم الإلكتروني وتقنية المعلومات وذلك وفق معايير المركز الوطني للتعليم الإلكتروني. كما يتم تحديث المحتوى دوريًا أو عند الحاجة لضمان استمرارية الصلاحية والجودة.

3. النشر والتخزين

تُعتمد منصة الموارد التعلمية المفتوحة لدى المركز الوطني للتعليم الإلكتروني كمستودع رئيسي للنشر والتخزين، مع إمكانية استخدام موارد إضافية بما يتوافق مع السياسات الوطنية. كما تُوثّق بيانات كل مورد (الترخيص، المؤلف، التاريخ، الفئة التعليمية) إلكترونيًا.

4. التحفيز والتشجيع

تُقدّم حوافز تشجيعية للعاملين على تبنّي المحتوى المفتوح. وتُحدَّد آلية التحفيز من قبل اللجنة الداخلية في عمادة التعليم الإلكتروني.

5. نوعية المحتوى التعليمي المفتوح المستهدف

تركّز جامعة القصيم ضمن آلية تبني المحتوى التعليمي المفتوح على إنتاج محتوى تعليمي عالي الجودة يخدم:

- المقررات الأساسية المشتركة التي تُشكل متطلبات جامعية عامة، مثل: مهارات الاتصال و الحاسب الآلي و اللغة الإنجليزية و مهارات التعلم الذاتي وأخلاقيات المهنة.
- المقررات التخصصية ضمن برامج الدبلوم والبكالوريوس والدراسات العليا، بما يعكس متطلبات التأهيل الأكاديمي في كل مرحلة.
- مقررات داعمة لمسارات الشهادات المصغرة والتعلم المرن مثل المهارات الرقمية، الابتكار، وريادة الأعمال.
- محتوى تفاعلي وتطبيقي يُعزز الفهم ويخدم أنماط التعلم المختلفة، من خلال فيديوهات تعليمية واختبارات ذاتية ومحاكاة تفاعلية.
- توظيف التقنيات التعليمية الحديثة مثل الواقع الافتراضي (VR) والواقع المعزز (AR) في تقديم تجارب تعليمية غامرة ومباشرة خاصة بالمقررات التطبيقية والعلمية.
- محتوى متاح بلغتين (العربية والإنجليزية) لضمان الشمولية والوصول لكافة شرائح الطلاب.

ويتم دمج هذا المحتوى ضمن المنصات المعتمدة في الجامعة مثل Blackboard وFutureX ومنصة قاف، و ذلك لضمان الوصول الموحد، وتحقيق التكامل في تقديم التجربة التعليمية. وتلتزم الجامعة بأن تكون هذه الموارد متوافقة مع المعايير الوطنية للمحتوى التعليمي المفتوح، وقابلة لإعادة الاستخدام ضمن أنظمة إدارة التعلم.

6. آلية التنفيذ والمتابعة

- **الحوكمة:** تشكيل لجنة داخلية لإدارة سياسة الموارد التعليمية المفتوحة، ترتبط تنظيمياً بعمادة التعليم الإلكتروني وتقنية المعلومات.
- **التدريب:** تنفيذ خطة تدريب سنوية تستهدف أعضاء هيئة التدريس والكوادر الفنية حول الموارد التعليمية المفتوحة والنشر عبر منصة الموارد التعلمية المفتوحة لدى المركز الوطني للتعليم الإلكتروني.
- **النشر والتوثيق:** توفير نماذج إلكترونية موحدة للنشر والترخيص مع متابعة الاعتماد والمراجعة.
- **قياس الأثر:** رفع تقرير نصف سنوي إلى الإدارة العليا يتضمن مؤشرات الأداء والتحديات والمقترحات.

7. مؤشرات الأداء

- عدد الموارد التعليمية المفتوحة المنشورة عبر منصة الموارد التعلمية المفتوحة لدى المركز الوطني للتعليم الإلكتروني
- نسبة المقررات التي تبنّت محتوى تعليميًا مفتوحًا.
- معدل رضا أعضاء هيئة التدريس والطلبة عن جودة المحتوى المفتوح.
- عدد المشاركين في برامج التدريب الموارد التعليمية المفتوحة.
- نسبة الموارد التي تم تحديثها واستحداثها سنوياً.

8. المراجعة والتحديث

تُراجع السياسة كل سنة أو عند وجود تحديثات في سياسات المركز الوطني للتعليم الإلكتروني أو صدور تشريعات جديدة متعلقة بالمحتوى الرقمي أو حقوق الملكية الفكرية.

تُعد هذه السياسة ملزمة لجميع منسوبي الجامعة. ويُعتبر أي خرق للضوابط التنظيمية أو استخدام غير مرخّص للمحتوى خاضعًا للمساءلة الإدارية. كما أن تفسير هذه السياسة وتحديثها يخضع لعمادة التعلم الإلكتروني وتقنية المعلومات بالتنسيق مع المركز الوطني للتعليم الإلكتروني.